نحو تأبط شرا او نابت قرناها ودري حبا واذا كان مبنيا ومحكيا حاله لم يكن له حظ في منع
الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا يكون الثاني صوتا
ولا بان يكون متضمنا للحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه
بمثل سيبويه وخمسة عشر اذا جعلا علما في المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض
بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذا الى الا
حتراز عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزمه احد الامرين
وهو اما تركيب الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه
وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب التركيب من الاسمين لئلا يشكل بمثل
زيد علما مع كونه مركبا من الاسم والتنوين قوله الالف والنون اذا كان في اسم
فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى اعلم ان الالف والنون
انما يمنع الاسم من الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهته لالف التانيث في امتناع
دخول التاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول اذا كان الالف والنون
في اسم فشرط في منع الصرف ان يكون علما ليصح مشابهته لالف التانيث لانه
لو لم يكن علما لم يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان للنبت وسعدانة ومرجان
ومرجانة نحو عمران وفعلان وسبحان وان كانا في صفة فشرطه في منع الصرف
انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته لالف التانيث في امتناع دخول تاء التانيث
عليه وقيل شرط في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما و
ضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التانيث و
عدمه نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس بشرط بالذات

بل

بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات قوله ومن ثم اختلف
في رحمن دون سكران وندمان وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب
او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن اجل انه اختلف في شرط منع
صرف الالف والنون في الصفة اختلف في رحمن ولم يختلف في سكران وندمان لا
لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق شرطه وهو
انتفاء فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء
شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما لم يختلف في سكران
لتحقق الشرطين معا وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالا
تفاق ولم يختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجيء فعلانة وعدم مجيء
فعلى فصرف بالاتفاق اي شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين وهو اما
اما ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من العجمي الى العربي كبقم او منقولا
عن الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمي رجل بهما وكالفعل وتفعل و
استفعل وافتعل وافعل وما شابههما واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة اول
الفعل غير قابل لتاء التانيث ليتاكد مشابهته الفعل واوزانه افعل ونفعل
~~[illegible]~~ ويفعل وتفعل وافعل امر للمخاطب ولا تفعل نهيا له ونحوه وان سمي رجل بنر
جس لا يلزم لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون في اوله لعدم مجيء
مثل جعفر بكسر الفاء فهو كضرب اذا سمي به لما يقال انه اعجمي فمن ابن عرف زيادة
النون في اوله لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول الى التهم في زيادة حرف من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)